دور وزارتي الخارجية والدفاع في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

م. م. زياد خلف عبدالله محمد الجبوري
قسم العلوم السياسية / كلية القانون
جامعة تكريت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

يتخذ القرار السياسي وينفذ في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة معقدة إذ يأتي نتيجة جهد تساهم فيه عدة مؤسسات تمثل كل منها مركز قوة له رؤيته الخاصة في كيفية اتخاذ القرار، فضلاً عن ترتيبه الخاص بالنسبة للأهداف المقصودة منه، غير إن هذه المؤسسات تتفق جميعها على عدة قيم أساسية تضمن بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي أولاً، وعدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي ثانياً، وضمان تفوق الولايات المتحدة عالمياً وفي جميع الأصعدة واستمرار هذا التفوق ثالثاً، وتولي الحكومات الأمريكية المتعاقبة سياستها الخارجية اهتمام بالغ لتضمن تحقيق أهدافها ذات المدى القريب والبعيد، والنظام السياسي الأمريكي يتمتع بقدر عالي من نظام توازن السلطات، وتساهم في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات مثل الكونغرس والرئيس ومكتبه التنفيذي أو ما يسمى مجازاً بالبيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي فضلاً عن الأجهزة الاستخبارية المهمة .

تنبع أهمية الدراسة من خلال الضرورة التي تفرضها السياسة الخارجية الأمريكية كونها تمثل سياسة القطب الواحد عالمياً، وسياستها الخارجية تمثل محل تعقيد وغموض كبير، فكل دولة عليها أن تدرس تلك السياسة وفلسفتها وأهدافها وأدواتها ووسائلها ومؤسساتها والقوى

الفاعلة فيها، إذا ما أرادت هذه الدولة استمالة تلك السياسة لجانبها، وتناولت الدراسة مؤسسات مهمة لها دور بالغ في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وحاولت الدراسة توضيح بعض الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية والتي تشهد تنافس على النفوذ بين وزارتي الخارجية والدفاع ، بمرور الوقت وتناوب الحكومات والمسؤولين واختلاف شخصياتهم وثقافاتهم، وكيف إن إحداها تظهر على الساحة الدولية بينما تختفي الأخرى، فتكون هذه المؤسسة لاعبة قوية في السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي السياسة الدولية بينما تهمش الأخرى، وهذا ما ستجيب عنه الدراسة بين طياتها.

تطلبت طبيعة البحث استخدام عدة مناهج من مناهج البحث العلمي إذ تم استخدام المنهج التاريخي والوصفي لمعرفة ادوار الوزراء والمسؤولين في الإدارة الأمريكية ووصفها والمقارنة فيما بينهم بواسطة المنهج المقارن.

قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث تناول الأول لمحة تعريفية بالمؤسسات قيد الدراسة ونشأتها، فيما تناول الثاني القوى الفاعلة في وزارتي الخارجية والدفاع واختتم البحث بالمبحث الثالث الذي يبين التنافس مابين الوزارتين في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، مختتماً البحث بمجموعة من الاستنتاجات.

أما صعوبات البحث فكثيرة أهمها اتساع الموضوع وصعوبة تغطيته بسهولة وفي مثل هذه الدراسة المحددة بعدد يسير من الأوراق، ومن الصعوبات الأخرى قلة المصادر التي تناولته بسبب حساسية الموضوع وسريته فالكثير من المعلومات تبقى طي الكتمان، وبسبب قلة التبادل الثقافي بين بلدنا والولايات المتحدة الأمريكية والذي يعود إلى فترة قريبة أي بعد احتلال العراق بالتحديد.

المبحث الأول
لمحة تعريفية بوزارتي الخارجية والدفاع

إن الصلاحيات التشريعية للحكومة مقتصرة على تلك التي منحها الدستور تحديداً، أما الصلاحيات التنفيذية فلا تخضع لتحديد كهذا، فهناك سببان رئيسيان لتوضيح ذلك الأول يتضح من خلال إن السلطة التنفيذية محدودة بطبيعتها فكلمة (**Execute**) تعني ينفذ أي تنفيذ

القوانين، ومن وجهة النظر هذه فأن صلاحية السلطة التنفيذية نابعة بوضوح من القوانين وبالتالي فهي خاضعة في جوهرها لحدود القانون، أما السبب الآخر فهو إن السلطة التنفيذية ليست محددة فالسلطة التنفيذية عليها تنفيذ القوانين في ظروف خاصة ومعينة وهذه الظروف تتنوع وتختلف بشكل غير محدود [١]، فهل لدينا حكومة قوانين أم حكومة رجال ؟.

يعالج البحث الجانب التنفيذي في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال اختيار المؤسستين (وزارة الخارجية، وزارة الدفاع)[*] كون سلطات تنفيذ القرار الخارجي الأمريكي متعددة ومتنوعة (المخطط رقم (١) يبين الأجهزة المختصة بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية)، وستكون الدراسة انتقائية أيضاً مع موضوع واسع كهذا، فأية محاولة للشمولية لا يمكن تغطيتها بسهولة وسيكون مصيرها الإخفاق. والشكل رقم (١) الأجهزة المختصة بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية [♦]

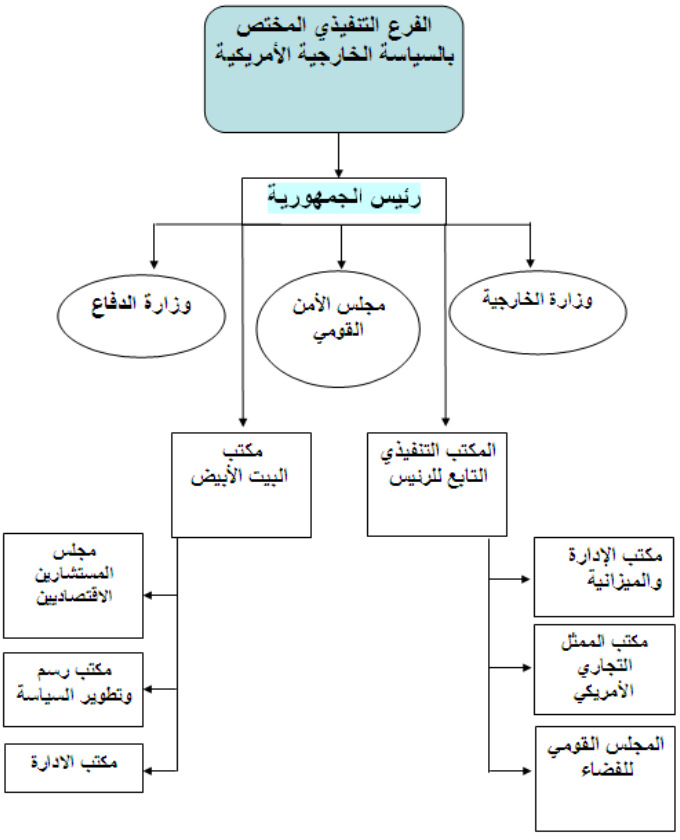

المطلب الأول: وزارة الخارجية

هي الجهاز الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية كما إنها في اغلب الأحيان تلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي [٢].

تأسست وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٧٨٩م ويعد وزير الخارجية الموظف الأعلى في الحكومة بعد الرئيس والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية، والوظيفة الأساسية لوزارة الخارجية هي إدارة العلاقات الخارجية الأمريكية مع دول العالم [٣]، كما يعد وزير الخارجية المتحدث الرسمي بأسم الحكومة الأمريكية، وهو عضواً في مجلس الأمن القومي وهو المسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية، ويمثل الإدارة الأمريكية لدى الكونغرس من خلال طرح وجهة نظرها والدفاع عن برامجها لاسيما برنامج المعونات الاقتصادية والعسكرية للدول والمنظمات الدولية [٤].

تعد وزارة الخارجية من المصادر الرئيسة للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية، وتقوم السفارات بإرسال تقارير مفصلة ومستمرة عن أوضاع الدول المختلفة التي توجد فيها، وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها عن طريق خبراء مختصين موزعين على أقسام رئيسة في وزارة الخارجية، ويقدم ملخص لهذه التقارير بعد تحليلها إلى وزير الخارجية مع نصائح حول ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية، لذا تعد البعثات الدبلوماسية من وسائل إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية التي تعد الوظيفة الأساسية للسلك الدبلوماسي، فضلاً عن مهمة جمع المعلومات وتحليلها وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية تقوم الوزارة عن طريق السفارات التابعة لها بمهام جانبية أخرى مثل رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض بأسمها [٥].

تعود وزارة الخارجية الحديثة إلى عام ١٩٢٤ بعد أن شكلت سلكاً دبلوماسياً نشطاً للولايات المتحدة، وبالرغم من ذلك فأن الوزارة ضلت متأخرة في تلك الحقبة ولم تستطع مجاراة العلاقات الدولية والقيام بأعباء السياسة الخارجية ، كونها لا زالت تعيش حياة العزلة ولم تكن للولايات المتحدة تطلعات دولية، إلا إنها ظهرت بقوة على المسرح الدولي بعد الحرب

العالمية الثانية فتضاعف دورها وميزانيتها إذ دخلت ضمن صلاحياتها مسؤوليات جديدة كالجوانب العسكرية والمساعدات الخارجية والعلاقات الاقتصادية[٦].

تمتلك الولايات المتحدة اليوم اكبر منشآت أو بعثات دبلوماسية في العالم وتوجد سفارات وقنصليات أمريكية في كافة دول العالم ماعدا : بوتان وإيران وكوريا الشمالية وتايوان واوسيتيا الجنوبية وابخازيا [*]، فضلاً عن ذلك ترتبط أمريكا بحضور دبلوماسي قوي في كل المنظمات الدولية والإقليمية ابتداءً بالمنظمة الأم الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والاتحاد الأوربي وغيرها [٧].

تختلف عملية صنع السياسة الخارجية عن عملية تنفيذها فبينما ترمي الأولى إلى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي تهدف الثانية إلى ترجمته إلى واقع ملموس وتتم عملية التنفيذ هذه عبر إدارة بيروقراطية تسمى وزارة الخارجية.

إن وزارة الخارجية الأمريكية تعد عنصراً مهماً من عناصر تحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وذلك عبر المعلومات إذ إنها المصدر الرئيسي اليومي للحكومة الأمريكية، وهو المصدر الذي يعطي صورة واضحة عن اتجاهات الحكومات الأجنبية ولذلك تعد القناة العادية حينما تحتاج الإدارة الأمريكية لتحديد موقفها في أزمة تريد بحثها أو تسويتها مع الآخرين[٨]، وكذلك كل ما من شأنه تعزيز المصالح والأهداف الأمريكية، أما عن دور الوزارة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية فهو محدود جراء تركيزها على الوسيلة الدبلوماسية إذ إن أنصار دور وزارة الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية يرون أن القوة العسكرية ينبغي أن تكون لدعم الدبلوماسية وليس كوسيلة تستخدم بمعزل عنها [٩].

وقد لمعت أسماء وزراء الخارجية الأمريكية في أوقات حتى ارتبطت بأسماء الرؤساء (جون فوستر دلاس) في عهد الرئيس (دوايت دي إيزنهاور) و(هنري كيسنجر) في عهد الرئيس (ريتشارد نيكسون) و (جورج شولتز) في عهد الرئيس (رونالد ريغان) [١٠].

المطلب الثاني : وزارة الدفاع

تعد وزارة الدفاع الأمريكية حديثة العهد فتأسيسها يعود إلى عام ١٩٤٧م عندما اندمجت وزارة الحرب مع وزارة البحرية ووزارة سلاح الجو من خلال قانون الأمن القومي الذي صدر عام ١٩٤٧[١١].

تمارس وزارة الدفاع دوراً كبيراً في عملية تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال دورها في السيطرة على مجريات الإستراتيجية الأمريكية، لاسيما بعد إن أضحت هذه الإستراتيجية من أهم مدخلات التحرك السياسي الخارجي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، اثر تبني اتجاهات تميل إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، كما إن وزارة الدفاع تعد الجهة المسؤولة عن الإشراف العسكري الأمريكي الذي تعتمد عليه إدارة علاقاتها العسكرية مع حلفائها في الخارج[١٢].

تقوم وزارة الدفاع بأعمال عديدة لا يمكن فصلها عن سياسة أمريكا الخارجية فهي ترتبط مع دول عديدة بأكثر من ٤٠ معاهدة دفاع مشترك وتشارك في إنتاج المعدات الحربية مع عدد كبير من دول العالم، وتقوم بتقييم وتحديد مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الدول الأخرى، وتقدم المعونات العسكرية، وتشرف على برامج التدريب على الأسلحة وأنظمة الدفاع الأمريكية لبعض الدول الأجنبية،كما تقوم الوزارة بتوجيه وإعداد القوات المسلحة وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في دول العالم المختلفة والتي يقارب عددها ٧٠٠ قاعدة، وتقوم بجمع المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية والصديقة وتحليلها وتقديم التقارير والمقترحات حولها[١٣].

إن وزارة الدفاع الأمريكية تشارك في عملية تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من خلال سكرتير الدولة لشؤون الدفاع (وزير الدفاع)، ورئيس هيئة الأركان العامة وتبرز مشاركة وزير الدفاع من خلال عضويته في الإدارة الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي، وتعد وزارة الدفاع الأمريكية أكثر ضخامة واكبر مسؤولية من الهيئات المدنية العاملة في مجال السياسة الخارجية، فهي بما تحتويه من فيالق وفرق وأساطيل وقوات وهيئات ضخمة للتخطيط فضلاً عن نظم الاتصالات التي تعد الأكبر في العالم، إضافة لهيئة الاستخبارات المعقدة التابعة لها لذا

تعد اكبر قوة بيروقراطية متماسكة وثابتة في العالم، ففي أي اجتماع لمناقشة السياسة الخارجية يستطيع البنتاغون حشد اكبر عدد من الأعضاء [١٤].

تضم وزارة الدفاع الأمريكية جهاز استخبارات مركزي يعرف بـ(وكالة استخبارات الدفاع) وعمله متابعة الدول المهمة للمصالح الأمريكية بهدف معرفة التغيرات العسكرية والسياسية في تلك الدول وأثر تلك المتغيرات على مصالح الولايات المتحدة، كما يقوم هذا الجهاز بجمع المعلومات التي تخص التوجهات الأمريكية الأمنية بهدف التخطيط المسبق لها ومعرفة مناطق الصراع والتي تنذر بحروب مستقبلية [١٥].

إن (البنتاغون) هي المؤسسة الوحيدة التي يتوفر لديها مؤيدين على المستوى الداخلي أي مجموعات من الأفراد والجماعات والمنظمات المؤثرة في السياسة الأمريكية والتي تستفيد من برامج وسياسات(البنتاغون)، ومن هؤلاء المؤيدين المجمع الصناعي العسكري الذي يضم كبرى الشركات الصناعية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالصناعة العسكرية، فضلاً عن مجموعة اللوبيات ذات النفوذ والتأثير في السياسة الأمريكية كما هو الحال مع اللوبي الصهيوني المتشعب الجذور في تأثيره على وزارة الدفاع والوزارات المهمة الأخرى [١٦].

المبحث الثاني
القوى الفاعلة في وزارتي الخارجية والدفاع

مثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة، ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف، والدولة غالباً ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها (الدبلوماسية، القوات المسلحة، الأدوات الاقتصادية، الدعاية)([١٧])، وهنا يأتي دور وزارتي الخارجية والدفاع والقوى الفاعلة فيهما بأعتبارهما من يمثل ويحدد تلك الأدوات ويستخدمها في الوقت المناسب من خلال إقناع رئيس الدولة بانتهاج هذه السياسة أو تلك.

المطلب الأول : القوى الفاعلة في وزارة الخارجية الأمريكية

يعد وزير الخارجية الأمريكي هو المسؤول الأعلى في وزارة الخارجية الأمريكية، والذي يعهد إليه أمر شؤون الخارجية، ويكون من بين أهم أعضاء المجلس الوزاري منزله من ناحية نيابة الرئيس والأهمية السياسية، ومن المهام الموكلة لوزير الخارجية إجراء المفاوضات مع الممثلين الخارجيين، ومتابعة عمل السفارات والقنصليات الأمريكية في البلدان المختلفة، ويكون وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس الأمريكي في الشؤون الخارجية والأنشطة المشتركة بين الوزارات والهيئات الحكومية في الخارج، أما بالنسبة لنيابة الرئيس فأن وزير الخارجية يكون في الترتيب الرابع في هذا الشأن بعد نائب الرئيس المكلف ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ، وجاء في احد القوانين الفدرالية الأمريكية أن على الرئيس الأمريكي الذي يرغب بالتنحي عن منصبه أن يرسل كتاباً خطياً إلى مكتب وزارة الخارجية الأمريكية، وحصل ذلك مره واحدة في التاريخ الأمريكي حين قام الرئيس (ريتشارد نيكسون) بالاستقالة في التاسع من آب عام ١٩٧٤ وبعث بكتاب الاستقالة إلى (هنري كيسنجر) وزير الخارجية ذلك الوقت([١٨]).

استمر منصب وزير الخارجية مرتبطاً ارتباطاً مباشراً برئيس الدولة إلى أن تطورت مفاهيم نظم الحكم إذ انتقلت السيادة على إثرها من رؤساء الدول إلى الشعوب، فأصبح وزير الخارجية مرتبطاً بالحكومة وهي السلطة التنفيذية المنبثقة عن الشعب،وعلى الرغم ما حصل من تطور دستوري وديمقراطي في أنظمة الحكم فقد ظل الاختلاف قائماً حول كيفية ممارسة وزير الخارجية لعمله فمن المعروف إن وزير الخارجية في النظام البرلماني هو أكثر مشاركة في تنفيذ السياسة الخارجية منه في النظام الرئاسي ([١٩]).

تضم وزارة الخارجية العديد من الإدارات والموظفين الذين يعملون في إطار العمل الدبلوماسي،ويأتي على رأسهم وزير الخارجية فهي تشمل إدارات وأقسام تختص بالشؤون الإقليمية والدولية منها ما يختص بالأمور المراسمية كإدارة المراسم، ومنها ما يختص بشؤون التفاوض والمعاهدات، ومنها ما يهتم بالمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، ومنها ما يتعلق بالشؤون الثقافية والإعلامية ([٢٠])، والشكل رقم (٢) يبين الإدارات التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية [♦].

الشكل رقم (٢) الإدارات التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية

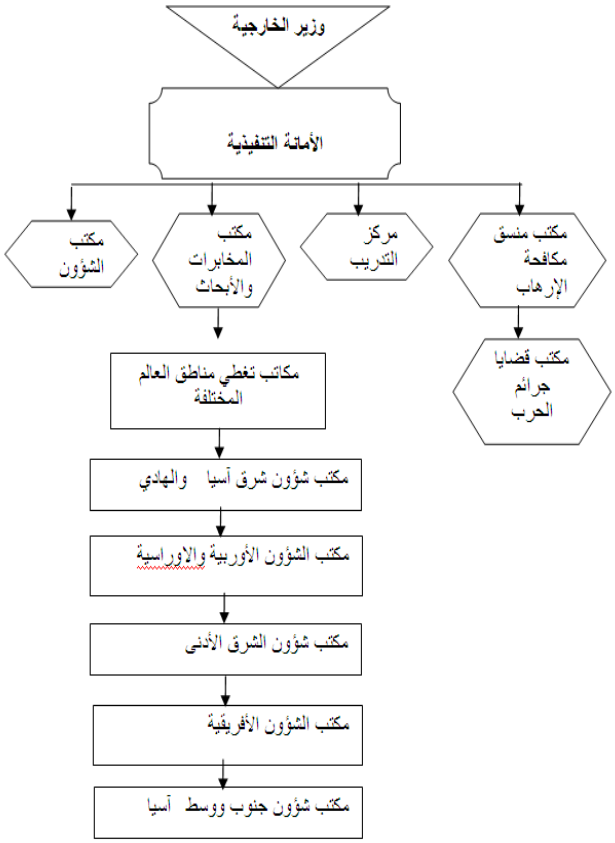

ومن أهم الاختصاصات التي تقوم بها وزارة الخارجية ما يلي :

١. تنفيذ سياسة الدولة الخارجية إزاء الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتنظيم العلاقات الدولية بشكل عام.
٢. رعاية مصالح الدولة ومصالح مواطنيها المقيمين في الدول الأجنبية.
٣. تتبع مسار الأحداث الدولية وتحديد موقف الدولة منها.
٤. إرسال التعليمات والتوجيهات إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في الخارج وتلقي تقاريرها الدولية العادية والطارئة، وتحليلها وعرض نتائجها على مؤسسة الرئاسة أو رئيس الوزراء.

١. تنمية وتطوير روح التعاون والتبادل الاقتصادي والثقافي مع الدول الأخرى.
٢. مباشرة جميع الاختصاصات التي تعد بمقتضى العرف والقانون الدولي من صلاحيات وزارة الخارجية، والإجراءات المراسمية، وضمان تطبيق الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ([٢١]).
٣. تمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الدولية.
٤. متابعة تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الدولة مع الدول الأخرى.
٥. الكشف عن فحوى مضمون السياسة الخارجية للدولة أو جزءً منها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي ([٢٢]).

إن الدبلوماسية هي وسيلة وأداة وزارة الخارجية الأمريكية الأساسية في تطبيق سياسة البلد الخارجية، وهي لا تنعدم حتى في زمن الحروب، فالحرب هي استمرار للسياسة بوسيلة أخرى، ومع ذلك فالدبلوماسية موجودة أثناء الحروب لا ينتفي وجودها للتخلص من ويلات الحروب ودمارها وتجنب آثارها، والدبلوماسية تتضمن مجموعة من الأدوات تستخدم في تحقيقها هي المفاوضات والمعاهدات والاتفاقيات والمساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافي والتكنولوجي والعقوبات الاقتصادية كل هذه الأدوات تستخدم لتحقيق سياسة البلد الخارجية بالوسيلة الدبلوماسية فأن انتفت ولم تحقق الأهداف المرجوة تظهر الوسائل الحربية لتحل محلها أي تأخذ وزارة الدفاع زمام المبادرة في تنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الثاني : القوى الفاعلة في وزارة الدفاع الأمريكية

تعرف وزارة الدفاع الأمريكية بـ(البنتاغون) وتعني الشكل المخمس الذي تتخذه الوزارة المكون من خمسة إضلاع ([٢٣])، وتعد وزارة الدفاع الأمريكية الجهة المسؤولة عن بناء وإعداد القوات المسلحة وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف أرجاء العالم، وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية والصديقة، وتنضوي المؤسسة العسكرية الأمريكية بضمنها الجيش المنتشر في مناطق العالم المختلفة ضمن تسلسل القيادات ([٢٤])، إذ تتألف من ثلاث مستويات أو وحدات رئيسة هي وزارة الدفاع التي يرأسها وزير مدني ويعد

المسؤول الإداري المكلف بشؤون الدفاع ويخضع لسلطة رئيس الدولة مباشرة، أما الوحدة الثانية فهي هيئة الأركان المشتركة التي تتولى تقديم المشورة العسكرية لرئيس الدولة وتشرف على هيئات وقادة الجيوش البرية والبحرية والجوية، أما المستوى الثالث فيشمل القيادات المتمركزة في جميع أنحاء العالم والتي تعد بمثابة فيالق ويديرونها قادة فيالق وتتصل إدارياً بوزير الدفاع، وتخضع لإشراف ورقابة رئيس هيئة الأركان المشتركة ([٢٥]).

تعد هيئة الأركان المشتركة الدائرة الاستشارية لرئيس الدولة في مجال السياسة العسكرية والخطط الإستراتيجية الدفاعية، بينما وزير الدفاع ومساعديه تتمثل مساهمتهم في بلورة الخطط العسكرية والميدانية وهي معنية أكثر بالجانب التنفيذي فهي التي تنفذ العمليات العسكرية بناءً على القرارات التي تتخذ على مستوى الرئاسة ([٢٦]).

تعتمد الولايات المتحدة على عدد من القيادات العسكرية لزيادة قدراتها على إيصال تأثيراتها العسكرية إلى مناطق القتال والمناطق الساخنة ([٢٧]) وتتألف القوات العسكرية من عشر قيادات مركزية([٢٨]) هي :

١. قيادة الأطلسي NATO CONTROL
٢. القيادة الأوربية U.S EUCOM
٣. قيادة الباسفيك THE PASIFIC COMMOND (PACOM)
٤. القيادة الحكومية المركزية (CENTCOM.)
٥. GOVERNMENT LEADESHIP OF THE U.S CENTRAL
٦. قيادة العمليات الخاصة SPECIAL OPERATIONS COMMOND
٧. القيادة الجوية الإستراتيجية STRATEGIC AIR COMMOND
٨. قيادة النقليات U.S. TRANSPORTATION COMMOND
٩. قيادة الجنوب SOUTHERN COMMOND
١٠. قيادة الفضاء SPACE COMMOND
١١. قيادة البحرية THE LEADER SHIP OF THE U.S. NAVY

ويعد وزير الدفاع حلقة الوصل بين الرئيس وقادة القيادات العشر، وتعتمد الولايات المتحدة على القيادات العسكرية العشر لزيادة قدراتها على إيصال تأثيراتها العسكرية إلى مناطق القتال والتي أهمها قيادة المحيط الهادي (الباسفيك) **The pacific command** والقيادة المركزية **centcom** وتسيطر قيادة الباسفيك على جميع القطعات ومناطق النفوذ في منطقة المحيط الهادي والهندي وجنوب آسيا وتعتمد في ذلك على قاعدة (ديجوغارسيا) ومجموعة حاملات الطائرات التابعة للقيادة، فضلاً عن التسهيلات العسكرية والاتفاقيات الدفاعية مع بعض دول المنطقة في إطار خدمة التواجد الأمريكي المسبق ([٢٩])، ويوضح المخطط رقم (٣) تسلسل القيادات في وزارة الدفاع الأمريكية، وبمرور الوقت أصبح القادة الإقليميون أكثر نفوذاً من السفراء ويغطون أعداداً كبيرة من الدول.

الشكل رقم (٣) تسلسل القيادات في وزارة الدفاع الأمريكية [♦]

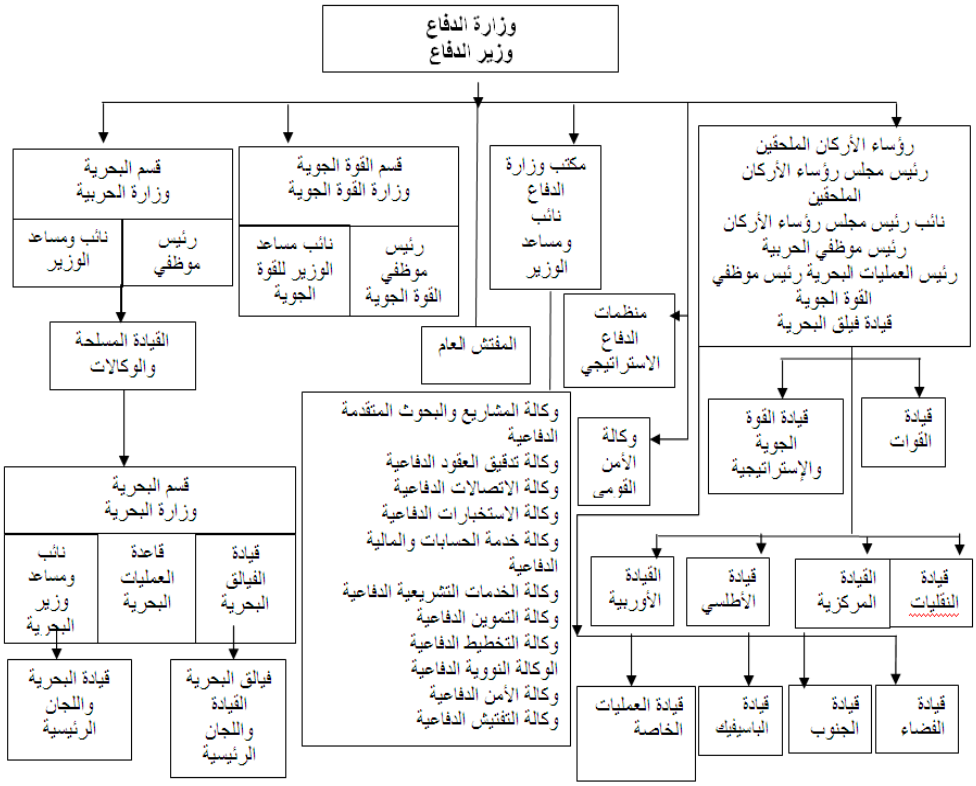

إن القدرات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة أتاحت للولايات المتحدة إمكانية دعم وتلبية متطلبات الحرب مباشرة أو عند الضرورة لحلفائها، وفي الوقت الذي وفرت فيه العزلة الجغرافية البعد عن ساحات القتال، مما وفرت فرصة التخلص من آثار الحروب ودمارها إلا أنها فرضت جهوداً لوجستيه مضاعفة في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والاتصال ([٣٠]).

إن المجمع الصناعي العسكري يتمتع بمكانة متميزة في وزارة الدفاع وله ثقل كبير وواضح في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من خلال ما يضطلع به هذا المجمع من دعم المؤسسة العسكرية في ميدان الإنفاق العسكري وتطوير تقنيات الأسلحة، والمجمع الصناعي العسكري ولد من رحم الصراعات والحروب التي عاشتها أمريكا، وساهم فيما بعد بشكل فاعل في استمراريتها وديمومتها، فبالحرب وحدها حقق (جورج واشنطن) استقلال الولايات المتحدة، وبالحرب أيضاً حقق (أبراهام لنكولن) وحدة الولايات المتحدة شمالاً و جنوباً، وبالحرب قامت هذه الدولة بتأمين جوارها القريب للقفز عبر المحيطات الأبعد والأوسع ([٣١]).

يعرف المجمع الصناعي العسكري بأنه (جمع سائب غير رسمي من المنشآت المنتجة للسلع العسكرية، مملوكة اغلبها من قبل العسكريين من ذوي الرتب العالية والمنتسبون البارزون في الإدارتين التنفيذية والتشريعية، وكلهم محددون بعلاقات السوق لشبكة المنتجات العسكرية، ولديهم ايدويولوجية مشتركة في أهمية الإبقاء أو توسيع القوات المسلحة)، فكل طرف من هذا المجمع يسعى جاهداً لتقوية تأثيره بهدف أساسي هو دعم الجيش وتوسيع أنشطته، وبذلك نشأ الترابط بين المؤسسة العسكرية ومنشآت صناعة السلاح، وفي صلب هذا الارتباط تختفي علاقة البائع والمشتري التي غالباً ما تنتج مصالح متبادلة مقترنة بنتيجة ثابتة هي وجود مؤسسة عسكرية كبيرة، لذا عرف المجمع بتحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج وبيع السلاح للحكومة ([٣٢]).

ترتبط ظاهرة المجمع الصناعي العسكري ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الدقيق والكبير المتلاحق الذي لاح مفاصل الحياة الصناعية الأمريكية لاسيما صناعة السلاح التي لم تزل تعتمد في ديمومتها على العقود التي تحصل عليها مؤسساتها من وزارة الدفاع، وتسريعاً وتوصيلاً

لهذا الجهد نشأ تحالف بين عمالقة الصناعة الحربية وقمة القيادة العسكرية الأمريكية منتجاً لعقد شبه مكتوب بين المؤسسة العسكرية وشركات صناعة السلاح عرف فيما بعد بالمجمع الصناعي العسكري **Military – Industrial complex** (٣٣).

إن المجمع الصناعي العسكري يمتلك كل مصادر جماعات الضغط والمصالح للتأثير على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، فهناك أكثر من ٢٤٠ ألف مؤسسة تتعاقد مع البنتاغون دورياً، بعضها كبير والبعض الآخر صغير، ويصل عدد شركاتها الرئيسة إلى ٢٠٠ شركة تأخذ النصيب الأكبر (٣٤).

لا نبالغ في القول إن الإستراتيجية الأمريكية باتت تعكس مصلحة المجمع الصناعي العسكري وذلك من خلال حيوية المكانة التي يتمتع بها داخل أجهزة صنع القرار الأمريكي، وبالتالي الدفع بالخيار العسكري وتغليبه على الخيار الدبلوماسي في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، مما يعني رجحان كفة وزارة الدفاع على حساب وزارة الخارجية، وبدا ذلك واضحاً في كافة المراحل التاريخية للإستراتيجية الأمريكية، كان آخرها إستراتيجية مكافحة الإرهاب، فالولايات المتحدة منذ أواخر القرن الماضي بدأت تولي أهمية بالغة بالإرهاب الدولي إذ عدته التهديد الأكبر والأكثر خطورة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وجعلت من إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي احد أهم المرتكزات الأساسية لما تطلق عليه بـ(النظام الدولي الجديد)، وعملت على تطوير استراتيجيات وآليات لاحتواء ومنع الهجمات الإرهابية، وجاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ م لتعطي أفضل مبرر على ذلك، وكان من أهم إفرازاتها احتلال أفغانستان والعراق .

أهم أدوات وزارة الدفاع في تنفيذ السياسة الخارجية هي التلويح بالقوة أي عصا أمريكا الغليظة مع كل من يعصي أملاءاتها ويؤكد السفير (تشاس فريمان) رئيس مجلس سياسات الشرق الأوسط في واشنطن ذلك إذ يقول (إن هناك توجهاً جديداً للتعامل مع المشاعر المعادية للولايات المتحدة والتي زادت في العالم العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق يستند إلى انه لم يعد من المهم أن يكره العرب والمسلمون أمريكا طالما إنهم يشعرون الآن بالخوف والرهبة من قوتنا العسكرية) (٣٥) فالتلويح بالقوة يغني عن استخدامها، ومن أدواتها أيضاً استخدام القوة

العسكرية وذلك من خلال الحروب التي قامت وتقوم بها واشنطن لتحقيق أهدافها، أو الضربات الجوية لأهداف في دول تزعم بأنها مواقع لإرهابيين، ومن الأدوات الأخرى المساعدات العسكرية والمناورات مع جيوش الدول الصديقة فوزارة الدفاع هي الجهة المسؤولة عن التواجد العسكري في الخارج وإدارة العلاقات العسكرية الأمريكية مع حلفاءها، فعلى سبيل المثال ترتبط الولايات المتحدة بالعديد من معاهدات الدفاع المشترك مع دول أجنبية، كما وتقوم بتقديم معونات عسكرية والمشاركة في برامج لإنتاج معدات حربية مع عدد كبير من دول العالم، وتشارك وزارة الدفاع في تقييم مبيعات الأسلحة في الدول الأجنبية، وتقوم بالإشراف على برامج تدريب العسكريين الأجانب على الأسلحة وأنظمة الدفاع الأمريكية، وبذلك ترتكز الإستراتيجية الأمريكية على دور القوات المسلحة كمركز بالغ الأهمية في إستراتيجية الأمن القومي إلى جانب الوسائل الأخرى ([٣٦]).

المبحث الثالث
التنافس بين وزارتي الخارجية والدفاع
في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

تسعى السياسة الخارجية الأمريكية نحو عدم إبقاء مفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم ضمن الإطار الجامد الساكن، إذ عمدت إلى استخدام برامج وجداول أعمال السياسة الخارجية المتميزة بأجندتها الرامية إلى جعل الهيمنة الأمريكية مشروعاً حركياً ساخناً متكاملاً مفروضاً على النظام الدولي على أساس اعتبارات الأمر الواقع، لذا اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أساس استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي، واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية تركز بشكل متواصل على استخدام نوعين من الوسائل التدخلية هما :

١. الوسائل التدخلية العسكرية – الأمنية:– التي تتولى إدارتها وزارة الدفاع ومن أمثلتها الحروب التي شنتها أمريكا كحرب الخليج الثانية وحروب احتلال أفغانستان و العراق، فضلاً عن تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية.

٢. الوسائل التدخلية السياسية – الاقتصادية :- وتميزت باستخدامها من قبل الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الديمقراطيون، ويذهب قسط كبير من إدارة ملفاتها إلى وزارة الخارجية الأمريكية ومن أمثلتها الحصار الاقتصادي ضد العراق والعقوبات ضد ليبيا والسودان ([٣٧])، لذا كان هناك تنافس محموم بين وزارتي الخارجية والدفاع مع تعاقب الإدارات الأمريكية على الاستئثار بالسياسة الخارجية.

أولاً – وزير الخارجية

يعتمد دور وزير الخارجية في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية على علاقاته برئيس الدولة وعلى اهتمام الرئيس بالسياسة الخارجية، ووزير الخارجية لا يضع سياسات دون موافقة الرئيس[٣٨]، ومع ذلك فأن عاملاً واحداً لم يؤد إلى هبوط المعنويات في السلك الخارجي بأكثر مما فعل ازدياد سلطة البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي والتنافس بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، وتلعب شخصية الوزير أو المسؤول دوراً بارزاً في هذا المجال فكلما كانت شخصيته قوية يحض بمكانة متميزة لدى الرئيس وإدارته التنفيذية فضلاً عن الكونغرس وبالتالي يكون لوزارته الدور البارز في السياسة الخارجية الأمريكية.

تعد الدبلوماسية إحدى أدوات السياسة الخارجية، وتشير إلى كيفية نقل قواعد السلوك السياسي الداخلي على مستوى العلاقات الدولية وبهذا نكون أمام وظيفة التنفيذ من جانب، ومن جانب آخر إن تحقيق مصالح الدولة يكون من خلال استخدام القنوات السلمية في العلاقات الدولية والتي تتركز حصراً في وظيفة وزارة الخارجية، كل هذا يشير إلى إن الوظيفة الرئيسة لوزارة الخارجية هي وظيفة تنفيذ السياسة الخارجية وليس وظيفة اتخاذ القرار.

أما عن تحرك هذه الوزارة وأثرها في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية فعموماً تفضل التركيز على الدبلوماسية وترى القوة كداعم للدبلوماسية وليس كوسيلة يمكن استعمالها بمعزل عنها، ويتصف النظام الأمريكي بأنه نظام مؤسساتي تقوم تلك المؤسسات بتحديد الأهداف ووضع الآليات والسبل لتحقيق تلك الأهداف بما يضمن أو يحقق مصالح الولايات المتحدة سواءً على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي، لذا نجد العمل المشترك والتنسيق

مابين المؤسسات الأمريكية في مجمل القضايا وهذا ما يتيح لها تحقيق الأهداف بمرونة اكبر وذلك باستخدام أدوات وآليات أكثر ([٣٩]).

إن المسؤولية الرئيسة لتقديم المقترحات السياسية هي من واجبات وزارة الخارجية حيث إن لديها خبراء في المناطق الجغرافية يقومون بتزويدها بالمعلومات المهمة عنها، ويميل الرؤساء الذين يتوجهون نحو السياسة الخارجية إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على مستشاريهم للأمن القومي، وإعطائهم أهمية متميزة لقربهم من الرئيس بسبب اللقاءات اليومية المتكررة ومساعدتهم في تشكيل وجهات النظر الرئاسية من هذا المنطلق نرى إن لمجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة مكانة خاصة لدى الإدارة الأمريكية بكونه الساعد التنفيذي للرئيس في كيفية الاتصال مع العالم الخارجي، ويميل الرؤساء الذين لهم تطلعات داخلية إلى منح وزراء الخارجية صلاحية التفويض بالسياسة الخارجية، ويعهد إليهم بحرية كيفية التصرف في عملية إعداد السياسة الخارجية، لذا يصبح مستشار الأمن القومي مديراً للموظفين ومنسقاً للسياسات، وبالنتيجة يكون الرئيس أكثر ميلاً للاستماع إلى نصائح وآراء وزير الخارجية وطاقم وزارته[٤٠].

إن التفكير الإمبراطوري الأمريكي لم يبدأ بالتبلور بشكل جدي إلا في الفترة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي، هذا السقوط الذي أعقبته حالة من الفوضى العالمية والذي عزز دور الولايات المتحدة باعتبارها الإمبراطورية الوحيدة التي يمكنها أن تضع حداً لهذه الفوضى، ولم تكتفي الولايات المتحدة بكونها مجرد قوة عسكرية أو اقتصادية بل باتت تصدر للعالم الأفكار والعولمة وصراع الحضارات في سعيها مليء ما أسمته الفراغ الإيديولوجي ([٤١])، فالرئيس (بوش الأب) كان يسعى على المزاوجة بين دور الولايات المتحدة السياسي والدبلوماسي المتميز وقوتها العسكرية المنفردة بتلك المميزات لغرض تأكيد الانفراد والزعامة، وصرح إن (الولايات المتحدة ستحارب دفاعاً عن المبادئ الأمريكية والسلام العالمي)، مما اعتمدت سياسة (بوش الأب) بشكل كبير على وزارة الدفاع واهتمت بنفس الوقت بوزارة الخارجية، أما ما يميز سياسة الرئيس (بيل كلينتون) فهو رؤيته لاستمرار الهيمنة العالمية للولايات المتحدة معتمداً في ذلك على القوة الاقتصادية ومكانة الولايات المتحدة الدولية، وكان توجه الرئيس (كلينتون) منطلقاً من فكره مؤداها إن الهيمنة الأمريكية تكمن في قوتها الاقتصادية وفق مدخلات جديدة متمثلة في التراكم التكنولوجي المستمر والتراكم الثقافي وكفاءة التدبير

والابتكار والزيادة والتنظيم والسيطرة على الأسواق العالمية والمنظمات الدولية، وقد حاول أن يربط بين الأفكار المثالية في السياسة الخارجية والمصالح والاحتكارات الأمريكية مما افرد مكانة متميزة لوزارة الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية بالوسائل الدبلوماسية مع الاعتماد على القوة العسكرية لإضفاء قوة لتلك الوسائل وتكون هي الخيار وليس بمعزل عن القوة العسكرية (٤٢).

اهتم منظروا المدرسة الواقعية ابتداءً بـ(ميكافيلي) مروراً بـ(بودان) وانتهاءً بالمعاصرين أمثال (مورجنتاو) و(والتز) و(كيسنجر) و(صموئيل هنتنكتون) بالتركيز على الأبعاد الصراعيه للعلاقات الدولية واجمعوا على اعتبار البيئة الدولية مصدراً لتهديد السلامة الإقليمية للدولة واستقلالها وسيادتها، ومن ثم فان عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في هذه البيئة تتطلب مجموعة من الاشتراطات الخاصة بالسرية والسرعة والقوة والقدرة على الإمساك بزمام المبادرة (٤٣).

يرى العديد من الخبراء إن الأفكار التي طرحت في عهد (بوش الأب) وجدت نفسها في مذهب (جورج ووكر بوش الابن) من خلال الإستراتيجية المعاصرة للسياسة الخارجية الأمريكية، ففكرة من لم يكن معنا فهو ضدنا والتي اعتبرت احد شعارات الحرب الأمريكية ضد الإرهاب الدولي، فضلاً عن فكرة إن الولايات المتحدة هي وحدها المسؤولة عن امن العالم تعد مدعاة للقول إن السياسة الخارجية الأمريكية تشهد تحولاً عن الأسلوب الذي تميزت به الإدارة الأمريكية في زمن سلفه (كلينتون) إذ تعد إدارة (بوش الابن) تعبيراً حياً عن أداء الرئيس الجماعي المدعوم بادوار تلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وما يميز تلك الإدارة الجماعية هي إن غالبيتها من أنصار تيار اليمين المحافظ الجديد وبالتالي انعكاس هذا التيار على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية (٤٤).

إن وصول التيار اليميني المحافظ إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة يعد من المتغيرات الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية، إذا ما علمنا ولأول مرة بتزامن وصول وتلاقي أفكار اليمين السياسي مع أفكار اليمين الديني في نظرة كل منهما إلى العالم انه تيار متشدد في

توجهاته إلى درجة عدم قبوله بإنصاف الحلول، وإيمانه المطلق بحقيقة سيادة أمريكا على العالم وإخضاع الجميع بالقوة ([٤٥]).

وفي الدورة الرئاسية الثانية للرئيس (جورج ووكر بوش) استبدل وزير الخارجية (كولن باول) بـ(كونداليزا رايس) التي كانت تشغل منصب مستشارة الأمن القومي بعد إن واجه (باول) انتقادات عديدة من صقور البيت الأبيض كونه أراد حل المسألة العراقية بالطرق السلمية الدبلوماسية وعارضه كثير من دعاة الحرب مما أسفرت هذه الأمور إلى تهميش منصبه من خلال إهمال سياساته وبالتالي إقالته وتعيين (كونداليزا رايس) عوضاً عنه وتسنم (ستيفن هادلي) منصب مستشار الأمن القومي والذي لم نسمع له أي تصريح ولم نر له أي اثر في السياسة الأمريكية بخلاف نظيرته التي استرقت الأضواء وظهر الدور البارز لوزارة الخارجية في سياسة واشنطن ([٤٦]).

وفي الوقت الراهن في ظل إدارة الرئيس (باراك اوباما) نلحظ الدور بارزاً لوزيرة الخارجية (هيلاري كلنتون) فهي التي تجوب العالم، وتحظر المؤتمرات وتمثل الولايات المتحدة في اغلب المحافل الدولية بينما لم نشهد دوراً بارزاً لوزير الدفاع (روبرت غيتس) سوى إدارة ملفات حروب أفغانستان والعراق ومهمة التخلص من مأزقها ([٤٧]).

ثانياً– وزير الدفاع

يعد المتغير العسكري من ابرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول، وهو يرتبط بالقوة العسكرية للدولة، فالدولة الضعيفة عسكريا هي الدولة التي تنتفي عنها القدرة الذاتية في الدفاع عن كيانها الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قراراتها وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً التي تكون قادرة على فرض احترامها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية (٤٨)

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة في العلاقات الدولية ودوره كمحكم للنصر أو الخسارة واضح جداً، وطالما تبقى الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فان القوة العسكرية وسيله للسياسة الدولية تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخرى وغرضها

الأساسي هو الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى [٤٩].

وتظهر الإستراتيجية العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال ما يلي:-

١. تعزيز امن الولايات المتحدة الأمريكية بالقوات العسكرية المستعدة للقتال والوجود الفعال في الخارج في أي وقت وأي مكان.
٢. دعم إنعاش الاقتصاد الأمريكي واستمرار انتعاشه[٥٠].
٣. الحفاظ على تدفق النفط من مصادره الرئيسة وضمان طرق إيصاله إلى الولايات المتحدة.
٤. منع دول العالم الثالث من امتلاك تكنولوجيا نووية وأسلحه ذريه، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال نظام الدفاع الصاروخي الذي تبلورت أهدافه في السياسة الخارجية من خلال مجموعة من النقاط هي:

أ. إدخال العالم في سباق جديد للتسلح مكلف جداً يهدف إلى منع احتمالية تبلور قطب أو أقطاب منافسه مستفيدة من قوتها ألاقتصاديه وقدرتها على تحمل مثل هذا السباق، بينما يكون بالنسبة للآخرين على حساب تطلعاتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وموظفه بذلك تجربه سبقت مع الاتحاد السوفيتي مما أدت إلى انهياره وانهيار المنظومة الشيوعية بأكملها.

ب. نشر مظلة القوه الأمريكية على الجانب الآخر من الأطلسي ومناطق أخرى في العالم فدعوة أمريكا أن يكون هذا المشروع غطاءً لها ولحلفائها وأصدقائها يتطلب أن تكون لها قواعد تخدم هذا المشروع في مناطق مختلفة من العالم وخاصة أوربا، مما يعني تواجداً أمريكياً فعالاً في دول أوربا، وبالتالي التأثير في السياسة الخارجية لتلك الدول وضمان بقائها تدور في الفلك الأمريكي وتحت مظلته [٥١].

٥. خلق سباق تسلح مع الدول الطموحة في الظهور كقطب دولي يشارك أمريكا في سيادة النظام الدولي وبالتحديد روسيا والصين.

وزارة الدفاع هي رفيقة وزارة الخارجية في المناطق التي تتلاقى فيها السياسة الخارجية بالاعتبارات العسكرية، فوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة وبعض القادة العسكريين المهمين يقدمون المشورة العسكرية للرئيس حول شؤون السياسة الخارجية، وتعالج الجوانب الدبلوماسية والحربية في مجلس الأمن القومي الذي يستعمل كأداة للتنسيق بين وزارة الدفاع والوزارات والإدارات الأخرى.[٥٢]

اخذ دور المؤسسة العسكرية في النمو وتسارع هذا النمو أبان الحروب لاسيما في الحرب العالمية الثانية بعد إن دخلت الولايات المتحدة تلك الحرب في لحظاتها الأخيرة خلال حقبة الرئيس (دوايت دي آيزنهاور) وهو برتبة (جنرال)، واستمر تأثير وزارة الدفاعٍ في السياسة الخارجية الأمريكية بارزاً حتى أقحمت الولايات المتحدة في حرب ضروس مع فيتنام[٥٣] ونتيجة لتلك الحرب التي ألحقت بالقوات الأمريكية خسائر كبيرة اضطرت الحكومة الأمريكية إلى مراجعة سياساتها وتعالت الأصوات والضغوط داخل الكونغرس والرأي العام الأمريكي ضد سياسة الحرب الأمريكية، مما أدت إلى تحجيم دور وزارة الدفاع في المنظومة السياسية الأمريكية والذي أدى بدوره إلى تراجع مكانة هذه الوزارة في الشؤون الخارجية ولمده ليست بالقليلة، ولا ينكر بأن الوزارة كان لها دوراً فعالاً في مجال مشروع الدفاع الصاروخي أو ما سمي بحرب النجوم الذي ظهر في عهد الرئيس (جيمي كارتر) واستمر وتطور في زمن خليفته (رونالد ريغان)، فضلاً عن بعض التدخلات الأمريكية في شؤون بعض الدول الأخرى، غير إن هذه الأعمال لم تكن ترقى إلى عمل ودور وزارة الدفاع في زمن الحرب العالمية الثانية أو الحرب الفيتنامية، غير أن انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن الماضي أدى إلى هيمنة القطب الواحد على العالم وظهرت الدعوات إلى أمركة العالم ومهاجمة الدول الخارجة على سلطة أمريكا فعادت للظهور وبقوة مكانة وزارة الدفاع في السياسة الخارجية الأمريكية، وازدادت انشغالاتها الخارجية على مستوى الممارسة العسكرية لوضع مطلب الهيمنة على العالم موضع التنفيذ المباشر فازداد تبعاً لذلك دور هذه المؤسسة في القرار السياسي الأمريكي لاسيما الدور المتميز والمعروف لرئيس هيئة الأركان المشتركة في رسم الاستراتيجيات الرئيسة على المستوى العالمي[٥٤]، وكانت إفرازاتها حرب الخليج الثانية واحتلال أفغانستان والعراق.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية لعرش القطبية العالمية وظهور ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة نشأت ثلاث تيارات داخل الإدارة الأمريكية الأول سمي بـ(العولميين) الداعي إلى دعم قطاع الأعمال والاقتصاد، والثاني سمي تيار(الانعزاليين) وعرف الثالث بتيار(الأخلاقيين المثاليين)، إلا إن الاتجاهين الأخيرين أهملا كونهما ضعيفا التأثير، فيما كان الاتجاه الأول المرتبط بالمال والاقتصاد والصناعة هو الأكثر تأثيراً مما أدى إلى ظهور جيل جديد استطاع الفوز بالرئاسة (جورج ووكر بوش) مع تأكيد ارتباط رجال الأعمال والصناعيين والشركات الكبرى بالرئيس الجديد مما كان للمصالح الاقتصادية والصناعية تأثيرها البالغ على الرئيس [٥٥] ، وكانت سبباً مباشراً للدور الملحوظ والبارز لوزارة الدفاع في السياسة الخارجية والتي أفرزت حروب القرن الأمريكية فضلاً عن مواصلة مشروع الدفاع الصاروخي، مما يعني حركة كبيره وعمل اكبر لقطاع الصناعة والشركات الكبرى.

بالنسبة لأداء المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي فقد استطاعت البنتاغون أن تمد نفوذها بل سيطرتها المباشرة على العديد من الدوائر بحجة ضرورات الأمن وهذا ما حصل مع وزارة المالية ووكالة الاستخبارات المركزية ودوائر المواصلات والاتصالات، فقد طلب البنتاغون من وزارة المالية إعلامه بكافة الصفقات للتدقيق الأمني، وفيما يتعلق بالاتصالات فقد تقدمت الإدارة بمقترحات هدفها تمكين المؤسسة العسكرية ووكالة الاستخبارات المركزية من استجواب موزعي الانترنت وبطاقات الائتمان وشركات الهاتف والمصارف من اجل إعلامهم عن تدوينات البريد الالكتروني، وامتد نفوذ البنتاغون أيضاً إلى وزارة الخارجية فالقيادة العسكرية الميدانية قد أوكلت إليها مهام التدخل الإنساني خلال ولاية الرئيس (كلينتون)، أما مسؤولية تحديد الاستراتيجيات والسياسة العسكرية فأوكلت إلى القيادات الإقليمية، وبمرور الزمن أصبح القادة الإقليميون أكثر نفوذاً من السفراء ويغطون أعداداً كبيرة من البلدان [٥٦].

أدى التطور التكنولوجي السريع إلى تطوير أداء القوة العسكرية الأمريكية في الحروب التقليدية، وظهرت الحملات الجوية الممتدة والحرب عن بعد كأساس لحماية القوات البرية المقاتلة، كما أدى التطور التكنولوجي الأمريكي إلى انفراد الولايات المتحدة بالتخطيط الاستراتيجي وباتخاذ القرارات السياسية دون استشارة كافية من باقي الحلفاء [٥٧]، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم والاعتماد

على مفاهيم وسياسات توازن القوى والاحتواء والردع أصبح واجباً أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي حتى لو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول (٥٨).

تعرضت سياسة الدفاع الأمريكية لنوع من المراجعة بعد أحداث ١١ أيلول، وتحدث الخبراء العسكريين على إن الحرب ضد الإرهاب هي حرب من نوع جديد تتطلب تغييراً في طبيعة القوات العسكرية والتكتيكات التي تستخدمها، والفلسفة العسكرية بصورة عامة، كما إنها تتطلب زيادة في ميزانية الدفاع، فضلاً عن إعطاء حرية اكبر للقادة العسكريين في الميدان (٥٩) (**)، مما أدت إلى توسع دور وزارة الدفاع في القرار الخارجي الأمريكي على حساب وزارة الخارجية، وزجت الولايات المتحدة في حربين لا زالت السياسة الخارجية الأمريكية بأدواتها المتعددة تعاني منها وتعمل جاهدة لمعالجة آثارها.

الرئيس (جورج ووكر بوش) (***)كان ميالاً في البداية لتفويض عملية تنفيذ القرار الخارجي إلى شخصية مرموقة كأختياره (كولن باول) لحقيبة وزارة الخارجية، لكن ذلك لم يدم طويلاً لاسيما بعد حوادث ١١ أيلول في السنة الأولى من ولاية (بوش الابن) مما انتقلت السياسة الخارجية ليهيمن عليها نائب الرئيس (ديك جيني) ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) وهم ما يعرفون بصقور البيت الأبيض الذين وجدوا آذاناً صاغية من الرئيس وساعدوه في إعادة تعريفه بأنه القائد الأعلى (لأمة في حالة حرب) (٦٠) .

تجددت وتحدثت سياسات الدفاع الأمريكية كون الحرب على الإرهاب هي نوع جديد يحتاج إلى تغيير في طبيعة الجيش الأمريكي والتكتيك المستخدم مما تطلب زيادة ميزانية وزارة الدفاع، وظهرت الحاجة إلى استحداث منصب قائداً للقوات الأمريكية في الخارج، واستخدمت القوات العسكرية بأمور تتعلق بقضايا الأمن الداخلي كحماية المطارات والحدود، ورأى وزير الدفاع إن وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية تشكلان عائقاً أمام تحقيق أهداف الحكومة الأمريكية لذلك استحدث مؤسسة استخبارية خاصة بوزارة الدفاع منافسة لوكالة المخابرات المركزية، وتضم عدداً من موظفي الوكالة التي تمولهم (البنتاغون)، لذا شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في تلك الحقبة طغيان تأثير القادة العسكريين وعلى رأسهم وزير

الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة من خلال اعتماد القوة العسكرية الموجودة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية [٦١].

أصبحت العديد من القرارات بل اغلبها مرتبطة بموافقة خبراء ومستشاري وزارة الدفاع الذين اغلبهم خريجوا معاهد ومراكز الدراسات الإستراتيجية مثل مركز (دراسات المشروع الأمريكي) ومركز (هوفر للدراسات الإستراتيجية) الذي يعد وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) من نجومه فضلاً عن نائبه (بول ولفوفتز) ورئيس مجلس الدفاع القومي في وزارة الدفاع (ريتشارد بيرل) الذي يوصف بأمير الظلام هؤلاء من أكثر دعاة إعادة رسم خارطة (الشرق الأوسط) ابتداءً بالحرب على العراق [٦٢].

من اخطر ما حدث في عهد (بوش الابن) هو ذلك التنامي الخطير لدور العسكريين في السياسة الأمريكية، فالعسكرة لم تقتصر على السياسة الخارجية الأمريكية فحسب وإنما طالت المجتمع الأمريكي نفسه، وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية لها معنيان الأول هو تراجع الدبلوماسية واستخدام القوة العسكرية كأداة أساسية من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، والمعنى الثاني هو تنامي دور وزارة الدفاع في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية على حساب دور الهيئات الأخرى وعلى رأسها وزارة الخارجية، وقد تحقق الأمران معاً، والمسألة لم تقتصر على عسكرة السياسة الخارجية وإنما امتدت لتشمل عسكرة السياسة الداخلية بل والمجتمع الأمريكي نفسه، ففي عهد بوش الابن لعب نائب الرئيس (ديك تشيني) ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) دوراً بالغ الخطورة في تطعيم المؤسسات السياسية المختلفة كوزارة الخارجية وغيرها بشكل منظم بالعسكريين، وكان الهدف من ذلك هو دعم رؤية وزارة الدفاع في القضايا المختلفة من داخل تلك المؤسسات نفسها، ورغم إن التنافس بين وزارتي الخارجية والدفاع ليس بالجديد إلا إن ذلك التنافس تحول إلى صراع غير مسبوق في عهد (بوش الابن) مالت فيه الكفة بقوة لصالح وزارة الدفاع، بعبارة أخرى عسكرة السياستين الداخلية والخارجية أصبحت من أهم ما ورثه (اوباما) من سلفه (بوش الابن) والى أي مدى سوف ينجح (اوباما) في تفكيك ذلك الإرث الخطير وهذا ما ستجيب عنه السنوات المقبلة([٦٣]).

تظهر مراجعة ميزانية وزارتي الدفاع والخارجية حجم الفجوة بينهما وهو ما يعكس حجم اهتمام ادارة المحافظين الجدد بالخيار العسكري على حساب الدبلوماسي، ولا يعد هذا الوضع مغايراً لما كان عليه من قبل، فالمقارنة التاريخية بين ميزانيتي الوزارتين تحسم دائماً لصالح وزارة الدفاع، فمنذ العام ١٩٤٧م لم تتجاوز ميزانية وزارة الخارجية مبلغ (٦٠) مليار دولار، بل إنها انخفضت لما دون ذلك، بينما بلغت ميزانية وزارة الدفاع في أدنى مستوياتها في نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي (١٥٠) مليار دولار، لترتفع بعدها إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ أمريكا، لذا فان تمويل برامج الشؤون الخارجية لا يزال ضئيلاً مقارنة بحجم الإنفاق على الجيش، فالسياسة الأمريكية سياسة عدوانية قائمة على الهجوم وليس الدفاع ([٦٤])،ويبين الجدول رقم (١) عمق الفجوة والفارق بين الوزارتين.

الجدول رقم (١) مقارنة بسيطة بين وزارة الخارجية والدفاع [♦]

وزارة الخارجية	وزارة الدفاع
تأسست عام ١٧٨٩م	تأسست عام ١٩٤٧م
يبلغ عدد الموظفين فيها ٢٨ ألف منهم ١١٤٦٧ في السلك الدبلوماسي و ٧٨٠٢ من رعايا الدول الأجنبية و ٨٧٨٤ موظفين في السلك المدني	يبلغ عدد موظفيها ٣ مليون منهم ٣و٢ مليون موظف عسكري و ٧٠٠ الف موظف مدني
بلغت ميزانيتها عام ٢٠٠٧م ٣٦ مليار دولار وفي العام ٢٠٠٨م بلغت ٣٦ مليار دولار	بلغت ميزانيتها عام ٢٠٠٦ ٥٣٢ مليار دولار وفي العام ٢٠٠٧ بلغت ٣و٤٣٩ مليار دولار
بلغت ميزانيتها في العام ٢٠٠٩م ٤٠ مليار دولار	بلغت ميزانيتها في العام ٢٠٠٩م ٥٧٢ مليار دولار

تحققت رغبات دعاة الحرب باحتلال أفغانستان والعراق لكن الثمن كان غالياُ إذ واجهت القوات الأمريكية مقاومة شرسة ووقعت في مستنقعات ضحلة اضطرتها لمراجعة

سياساتها، وظهرت دعوات تطالب باستقالة (دونالد رامسفيلد) لعدم سيطرته على الوضع في العراق وإحلال الأمن والاستقرار فيه، ولم يتمكن من وقف استنزاف قواته التي واجهت ظروف عصيبة [٦٥]، مما اضطر إلى الاستقالة وعين (روبرت غيتس) عوضاً عنه الذي كان مديراً لوكالة المخابرات المركزية ليوظف خبرته في هذا الجانب ويحل رموز تعقيد المأزق في العراق، ويتمكن من إصلاح ما افسد سابقه، وعاد سيناريو حرب فيتنام للظهور مره أخرى في تضييق دور وزارة الدفاع في السياسة الخارجية وإرجاع الحق لأصحابه إذ لمع نجم وزارة الخارجية التي تولت حقيبتها (هيلاري كلينتون) والتي جابت العالم طولاً وعرضاً للنهوض بالدور الحقيقي لوزارة الخارجية.

أوصت العديد من الدراسات التي وضعها الباحثين ومنها دراسة الباحث (دونالد اف هير Donald F Herr)[****] الرئيس (باراك أوباما) باعتماد سياسة خارجية عالمية وليست امبريالية، وتبدأ هذه الدراسة بسحب القوات الأمريكية من العراق والاعتماد على أجهزة المخابرات وأجهزة فرض القانون لمواجهة الأخطار الإرهابية، وتحويل الإمكانيات العسكرية من العمليات القتالية إلى عمليات حفظ الأمن والاستقرار، وتقترح الدراسة على وزير الدفاع (روبرت غيتس) خفض ميزانية البنتاجون بنسبة ٢٠% على مدار الأربع سنوات القادمة، والتي يمكن اقتطاعها من الميزانية المخصصة للحرب الأمريكية في العراق وبرامج الصواريخ البالستية الدفاعية، وتقليل دور البنتاغون القيادي في الحرب على الإرهاب، فضلاً عن الاستعانة بقوة قتالية صغيرة الحجم لمواجهة أخطار مستقبلية، وفي المقابل تدعو الدراسة إلى إعادة بناء وزارة الخارجية أو الحصن الدبلوماسي الذي انهار بسبب الإنفاق العسكري المتزايد، وذلك عن طريق زيادة أعداد الدبلوماسيين في الخارج والاهتمام بمهارات الكادر الدبلوماسي والتوسع في عمليات تدريسهم وإكسابهم لغات مختلفة ومضاعفة ميزانية وزارة الخارجية والاهتمام بالدبلوماسية العامة.[٦٦]

الخاتمة:

السياسة الخارجية الأمريكية ستبقى موضع للتنازع والتجاذب والتبادل بين وزارتي الخارجية والدفاع وسيختلف إيقاع هذا التنازع من إدارة إلى أخرى، ومن ظرف إلى آخر فالمتطلبات المرحلية الدولية والداخلية هي التي ستحدد أدوار كل منهما في تنفيذ السياسة الخارجية، فوزارة الخارجية احتلت حيزاً مهماً في إدارة اوباما بينما وزارة الدفاع قد انحسر دورها وارتهن بالوضع الأفغاني.

وتوصل البحث إلى الاستنتاجات التالية :

١. يلعب العامل الشخصي دورا بارزاً في النظام السياسي الأمريكي، فشخصية الوزير لها بالغ الأثر في كسب ثقة الرئيس وبالتالي تكون لوزارته مكانه متميزة في السياسة الخارجية الأمريكية .

٢. خبرة الرئيس في السياسة الخارجية وطبيعة توجهاته لها بالغ الأثر في دور وزارة الخارجية بالسلب والإيجاب.

٣. وزارة الدفاع ستمر بمرحلة باردة في تنفيذ القرار شبيهه بالمرحلة التي مرت بها بعد حرب فيتنام، مما سنرى دور وزارة الخارجية يزدهر من جديد في المستقبل المنظور.

٤. المجمع الصناعي العسكري له دور بالغ في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الضغط والدفع نحو استخدام الوسائل الحربية في تنفيذ سياسة الدولة الخارجية.

٥. تظهر المقارنة بين الوزارتين في الميزانية وعدد الموظفين نجد بأن الكفة تميل بقوة لصالح وزارة الدفاع، مما يؤكد بأن السياسة الخارجية الأمريكية هي سياسة قائمة على القوة في تحقيق أهدافها مما يكلفها الكثير.

قائمة المصادر والهوامش

١ – ديفيد كيه نيكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة صادق إبراهيم عودة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، ١٩٩٧، ص ٦٣.

(♦) المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على : موجز نظام الحكم الاميريكي، وزارة الخارجية الامريكية، واشنطن، د.ت.

٢ – عبد الخالق شامل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذج العراق ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٧.

٣ – فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٩٧.

٤ – محمد عبدالعزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل، عمان، ١٩٩٠، ص ٣٧.

٥ – صنع السياسة الخارجية، مقالة منشورة على الشبكة الدولية(الانترنت)، في ٢٠ /٤/ ٢٠٠٨، على الموقع :

http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm

٦ – فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(*) الدول والمنظمات التي لا توجد للولايات المتحدة فيها سفارات أو تمثيل دبلوماسي تقوم بتصريف شؤونها فيها عبر سفارات دول ذات صله وثيقة بها وأبرزها بريطانيا وإسرائيل وكوريا الجنوبية وسويسرا للمزيد ينظر : تيسير قاسم، آليات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثامنة . العدد (٩٢)، دمشق، آب، 2009 ، ص ١٠.

٧ – المصدر نفسه ، ص ٩.

٨ – المصدر نفسه، ص ٥٩.

٩ – علي وجيه محجوب، اتجاهات الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص٢٢– ٢٣.

١٠ – إستبرق فاضل شعير الشمري، مقومات رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،بغداد، ٢٠٠٦، ص١١٨.

١١ – فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص٥٩ – ٦٠ .

١٢ –علي وجيه محجوب، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

١٣ – محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩–٤٠.

١٤ –علي وجيه محجوب،مصدر سبق ذكره، ص٢٤–٢٥.

١٥ –محمد عبد العزيز ربيع،مصدر سبق ذكره، ص٣٩

١٦ – علي وجيه محجوب، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

١٧ – الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، الموقع على الشبكة الدولية الانترنت : www.siironline.org

١٨ – وزير الخارجية الأمريكي، الموسوعة الحرة، الموقع على الشبكة الدولية الانترنت : http://wikimediafoundation.org/

١٩ – فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢، ص١٩٩.

٢٠ – فاروق مجدلاوي، الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية : في ضوء الهيمنة الأمريكية على الهيئات والمنظمات الدولية، الطبعة الأولى، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٧.

(♦) المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على : وكالات تحت إدارة وزارة الخارجية الأمريكية، الموسوعة الحرة – المعرفة، الشبكة الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني : www.marefa.org/index.php/logo-link

٢١ – نقلاً عن فاروق مجدلاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

٢٢ – نقلاً عن : فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

23 - Theodore G.Lowi and Bengamine Ginsberg ,American government freedom and power , Washington ,1988,p.167

24- Ibid,p.168 .

٢٥ – منصف السليمي، صناعة القرار الأمريكي، مركز الدراسات العربي – الأوربي، واشنطن، ١٩٩٧، ص ٢١٣.

٢٦ – نصر محمد علي الحسيني، جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة في دور المجمع الصناعي – العسكري وأثره في السياسة العسكرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص ٢٣٨.

٢٧ – زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨١.

28- ,op,cit,p177 Theodore G.Lowi and Bengamine Ginsberg.

٢٩ – مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة : تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، القاهرة، تشرين الأول، ١٩٩٩، ص ٧٣.

(♦) المخطط نقلا عن :

Theodore J.Lowi and Benjamin Ginsberg , American government Freedom and power, Norton company.Inc.,USA,5th ed,2002,p.168.

٣٠ – روبرت مورالي، المصالح الأمنية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ترجمة سميرة إبراهيم، مجلة دراسات سياسية، العدد ٢، السنة الأولى، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٧٢.

٣١ – محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٩٢.

٣٢ – نصر محمد علي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

٣٣ – المصدر نفسه، ص ١٧٦.

٣٤ – المصدر نفسه، ص ١٨١.

٣٥ – محمد ماضي، نتحاور في كل شيء ولا نتجنب السياسة، واشنطن، مقالة منشورة على الشبكة الدولية الانترنت على الرابط الالكتروني : www.ahmedwahban.com

٣٦ – نصر محمد علي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤ – ٢٤٥

٣٧ – تيسير قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٢ –٣.

٣٨ – صنع السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره ، ص ٢.

٣٩ – إحسان عبدالله العبيدي، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وانعكاساتها حيال الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٤.

٤٠ – احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٠٤.

٤١ – المصدر نفسه، ص ٣٤.

٤٢ – مالك عوني، الإستراتيجية الأمريكية وموقعها في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠٠٢، ص٩٧ –٩٨.

٤٣ – محمود محمد محمود، الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول تحولات الفكر والسياسة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٤٧، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٣.

٤٤ – علي وجيه محجوب، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

٤٥ – عبدالرحمن فاضل الخزرجي، اثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة في التوجهات الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٢٧.

٤٦ – زياد خلف عبدالله الجبوري، دور العامل الشخصي في النظام السياسي الأمريكي، نشرة شؤون سياسية، العدد٢، كلية القانون، جامعة تكريت، تشرين الأول،٢٠٠٧، ص٩.

٤٧ – رضوي عمار، مستشار الأمن القومي في السياسة الأمريكية، جريدة المؤتمر،١٢ / ٥ / ٢٠٠٩ ، الموقع على الشبكة الدولية الانترنيت:
www.Al-Mutamar Newspaper.htm

٤٨ – مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ١٨٨.

٤٩ – سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

٥٠ – مالك عوني، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، مطبعة الأهرام، القاهرة،١٩٩٧، ص ٩٥.

٥١ – عادل محمود مظهور،، مشروع الدفاع الصاروخي : الدوافع والتداعيات، دورية أوراق إستراتيجية، العدد (٧٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز، ٢٠٠٧، ص٤

٥٢ – مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، مجموعة مؤلفين، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت،١٩٦١، ص ٥٠١.

٥٣ – محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص٣٩

٥٤ – عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

٥٥ – عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٥٦ – نصر محمد علي الحسيني، مصدر سبق ذكره،ص ٢٤٧–٢٤٨.

٥٧ – عبدالرحمن فاضل الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

٥٨ – المصدر نفسه، ص ١١٧.

٥٩ – محمد مصطفى كمال، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

(**) هناك من يرى بأن أحداث ١١ أيلول لم تكن سوى الشكل التراجيدي لحروب بدأت وتشكلت في الاستراتيجيات والسياسات وخرائط المصالح قبل خرائط الجغرافيا، والأطراف المتورطة في تلك الأحداث هي الجماعات الأمريكية في تنظيم القاعدة والمخابرات الأمريكية، فالأفغان العرب هم الذين تلقوا تعليماً فنياً وأكاديمياً في أرقى الجامعات والمعاهد الأمريكية، وتدربوا في اكبر المطارات الأمريكية وعرفوا مداخلها

ومخارجها، ما يعزز الشكوك في توجيههم واستثمارهم في تلك الأحداث، ولعل السرعة الهائلة في توجيه الاتهام إلى الإسلام والمسلمين والإعلان عن حرب الحضارات المؤجلة منذ سنوات يؤكد الشك في ذلك، وان التطورات الحاصلة ليست سوى محاولة لتكريس مفهوم صراع الحضارات كما صاغه (صموئيل هنتنكتون) للمزيد : ينظر: زياد خلف عبدالله الجبوري، السياسة الأمريكية الخارجية تجاه السعودية ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٣٩.

(***) هناك من يرى بأن وصول الرئيس (جورج ووكر بوش) إلى السلطة مشكوكاً فيه وغير شرعي، لذا فانه سعى للحصول على الشرعية، فجاءت أحداث ١١ أيلول فمدته بما يحتاجه، إذ مثلت هذه الأحداث نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم للمزيد ينظر : شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، سلسلة قضايا راهنة، دمشق، ص ٨٢ .

٦٠ – احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٥.

٦١ – زياد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

٦٢ – محمد حسنين هيكل، صناعة القرار الأمريكي الآن، مقالة منشورة على الشبكة الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني : www.alshaab.com/04-07-2003.htm

٦٣ – منار الشوربجي، عسكرة السياسة والمجتمع في عهد بوش، جريدة المؤتمر الوطني العراقي، بغداد، ٢٠٠٩/١/٢٥، ص ٣.

٦٤ – حنان سليمان، اوباما وتقويض عدوانية البنتاجون، مقالة منشورة على الشبكة الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني : WWW.Tagrir.org

(♦) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : (١) الموسوعة الحرة، مصدر سبق ذكره، و(٢) شريف علي محمد، القوة الذكية في الفكر الأمريكي، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد (٩٨)، الرياض، ٢٠٠٩/١٠/١.

٦٥ – زياد خلف عبدالله الجبوري، السياسة الأمريكية الخارجية تجاه السعودية ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(****) (دونالد اف هير Donald F Herr) عمل في وزارة الخارجية الأمريكية لمدة عشر سنوات، وأمضى أكثر من ربع قرن محللاً سياسياً رفيع المستوى في مكتب وزير الدفاع الأمريكي منذ ١٩٨٠ – ٢٠٠٦

٦٦ – حنان سليمان، مصدر سبق ذكره،ص ٤.